السودان: أزمة السودان أسئلة وأجوبة – وثيقة خارجية

كيف نشأ النـزاع في دارفور؟
ساد نزاع قليل الحدة في دارفور طوال سنوات واتسم أساساً بنـزاعات بين جماعات البدو الرحل والجماعات المستقرة، بسبب تزايد المنافسة على الموارد. وكان البدو معتادين على الانتقال جنوباً خلال موسم الجفاف بعد حصد المحصول لرعي مواشيهم في حقول الجماعات المستقرة، فوفر ذلك العلف للمواشي العائدة للبدو الرحل والسماد العضوي للحقول العائدة للمزارعين. وهذا النظام الذي اتسم دائماً بتوازن دقيق، بدأ بالانهيار نتيجة تزايد عدد السكان والتصحر والتغييرات التي حصلت في أسلوب الحياة. وبدأت جماعات المزارعين تربي مواشي خاصة بها وأرادت منع البدو الرحل من رعي مواشيهم في أراضيها. وفي الوقت نفسه اتجه البدو إلى ترك جزء من الزراعة الجماعية خلال فصل الأمطار وأرادوا بشكل متزايد الحصول على أراضٍ كي يزرعوها. فوقعت مصادمات منتظمة بين جماعات المزارعين والبدو الرحل، وكان هناك كذلك استخدام منتظم لآليات المصالحة التقليدية فإذا قُتل أحدهم، جرت العادة على مبادرة الجماعة أو العائلة التي تسببت بالقتل إلى دفع دية إلى جماعة أو عائلة القتيل.

وعندما بدأت جماعتان مسلحتان تنتميان إلى الجماعات العرقية للسكان المزارعين، بمحاربة قوات الأمن الحكومية في فبراير/شباط OMMP، مشتكية من تهميش دارفور وانعدام حماية السكان المستقرين، استغلت الحكومة السودانية أجواء التوتر السائدة في المنطقة. فقدمت الدعم للميليشيات التابعة لجماعات البدو الناطقة بالعربية والتي شنت هجمات على قرى جماعات المزارعين المستقرين الأفارقة بمعظمهم. وأدى هذا الرد القمعي إلى انهيار آليات المصالحة التقليدية وزاد من حدة التوتر القائم على أسس عرقية.

كيف كان الوضع في دارفور قبل فبراير/شباط OMMP؟
أدت أجواء التوتر المتصاعد إلى وقوع مصادمات بين الجماعات العرقية وإلى قيام جماعات البدو المسلحين بشن هجمات على قرى الجماعات المستقرة التي بادرت أيضاً إلى تشكيل ميليشيات مسلحة. كذلك أدت الاضطرابات وانتشار الأسلحة الصغيرة في البلاد والمنطقة والمشاكل الاجتماعية – الاقتصادية إلى ازدياد اللصوصية والحرابة في جميع أرجاء المنطقة.

وردت الحكومة على المشاكل القائمة في دارفور بإجراءات قاسية، حيث أعلنت حالة الطوارئ في المنطقة العام OMMN، ولجأت إلى إلقاء القبض بصورة تعسفية على قادة كل من الجماعات المستقرة والبدو الرحل واحتجزتهم رهن الاعتقال من دون محاكمة. وأنشأت السلطات الرسمية محاكم خاصة أجرت محاكمات بإجراءات مقتضبة، برئاسة قضاة عسكريين بصورة رئيسية. ولم يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين. ولا بفرصة تذكر للدفاع عن أنفسهم في المحاكم. وقُبلت الاعترافات التي انتـزعت تحت وطأة التعذيب كأدلة. وقُبض على عدد من الأشخاص وحُكم عليهم بالإعدام بسبب جرائم، بينها عمليات قتل خلال الهجمات التي شُنت على القرى أو خلال المصادمات العرقية؛ بيد أن عمليات المحاكمة في المحاكم الخاصة اتسمت بالجور الشديد لدرجة استحال فيها القول ما إذا كان المدانون هم الجناة الحقيقيين. وإضافة إلى ذلك، لم يضاهِ عدد الأشخاص الذين قُبض عليهم للاشتباه بارتكابهم جرائم القتل أو 'السطو المسلح' حجم الهجمات التي وقعت.

وعندما زارت منظمة العفو الدولية دارفور في يناير/كانون الثاني OMMP، قبل شهر من ظهور إحدى الجماعات السياسية المسلحة، اشتكت الجماعات المستقرة من أن الحكومة لم توفر لها الحماية من جماعات البدو الرحل الذين هاجموا القرى وقتلوا الناس ونهبوا المنازل وأحرقوها. وقالت سلطات الحكم المحلي إنها لا تملك عدداً كافياً من قوات الشرطة لحماية القرى وأشارت إلى أن العديد من أفراد الشرطة قُتلوا أيضاً، على أيدي مسلحين بمن فيهم قطاع الطرق؟

كيف بدأت الأزمة الحالية؟
أعلن أشخاص من الجماعات المستقرة أنهم شكلوا قوة تدعى جيش تحرير السودان في فبراير/شباط OMMP وهاجموا قوات الأمن الحكومية بمن فيها الشرطة والجيش. كذلك هاجموا القصبات، لكن لم يُبلَّغ إلا عن وقوع إصابات في صفوف العسكريين. وقالوا إنهم فعلوا ذلك احتجاجاً على ما يعتبرونه تهميشاً لجماعتهم وتقاعس قوات الأمن عن حمايتها من جماعات البدو الرحل. وزعمت هذه الجماعة أنها تهاجم الحكومة وليس جماعات البدو، لأنها تعتقد أن الحكومة تتحمل اللوم وليس التوترات السائدة بين الجماعات العرقية.

وفي البداية بدا أن الحكومة تسعى للمصالحة مع جيش تحرير السودان، لكن بحلول نهاية مارس/آذار OMMP، قررت أنها سترد على التمرد بالقوة. وفي إبريل/نيسان OMMP، هاجم جيش تحرير السودان مطار الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، فدمر طائرات وبحسب ما ورد قتل حوالي TM جندياً. فأطلقت الحكومة أيدي ميليشيات البدو المعروفة بالجنجويد لمهاجمة القرى في المناطق الريفية وإحراقها ونهبها، ولقتل الأشخاص في القرى لطردهم من ديارهم.

وظهرت بعيد ذلك جماعة سياسية مسلحة أخرى، تُطلق على نفسها اسم حركة العدالة والمساواة، ورفعت مطالب مشابهة لمطالب جيش تحرير السودان.

ما البعد العرقي للنـزاع؟
في إطار دارفور، فإن الجماعة العربية هي التي تصف نفسها كذلك. إذ إن بعض الجماعات العربية قد تكون فعلياً منحدرة من أصل أفريقي،

لكنها تعرَّبت. وفي الحقيقة قد تزعم بعض الجماعات الأفريقية المسلمة بأنها من أصل عربي (لكي تربط نفسها بشكل أوثق بالإسلام). وكافة الجماعات هي من المسلمين السنَّة. وقد تمت زيجات متبادلة بين مختلف الجماعات على مر القرون. ويصف معظم البدو أنفسهم بأنهم عرب ويستخدمون اللغة العربية كلغة أم. ولدى معظم جماعات المزارعين لغة أفريقية كلغة أم، رغم أن معظمهم يتكلم العربية أيضاً. وتتبع بعض الجماعات الأفريقية أسلوب حياة بدوي أو شبه بدوي مثل الزغاوى.

ولا يمكن إنكار البعد العرقي للنـزاع. ويشير الضحايا الذين ينتمون إلى الجماعات المستقرة إلى أن المهاجمين غالباً ما يستخدمون عبارات عنصرية خلال الهجمات التي يشنونها مثل "السود" (زرق) و"أرقاء" (عبيد). وقال جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة إن "العرب" يقضون على "الأفارقة". وقد اشتدت حدة الصبغة العنصرية للنـزاع مع ازدياد استغلال الخلافات بين الجماعات وترسُّخها.

بيد أن البعد العرقي للنـزاع معقد. وقد رفضت العديد من الجماعات "العربية" مثل بني حسين الانضمام إلى الجنجويد. كذلك تعرض بعض العرب الذين يعيشون جنباً إلى جنب مع الجماعات المستقرة والجماعات العربية التي رفضت الانضمام إلى الجنجويد إلى الهجمات والطرد، مثل الدرق، ونجد أن بعض الجماعات الأخرى مثل التاما هم بين الضحايا وفي صفوف المعتدين على السواء. وفي حين شُنت هجمات على قرى الجماعات العرقية "الإفريقية" المستقرة، إلا أن الجماعات العرقية العربية و"الأفريقية" ظلت تعيش معاً في بلدات مثل الجنينة والفاشر ونيالا. وداخل البلدات الرئيسية لم يُستهدف أبناء الجماعات العرقية "الأفريقية" بالقتل (رغم مقتل المهجرين خارج البلدات) ولم تقع أعمال شغب أو قتل عرقية.

من هم الجنجويد ؟
تعني لفظة الجنجويد "الأسلحة/الخيالة المسلحون"، وهي التسمية التي يُطلقها الأشخاص المستقرون على الجماعات التي تهاجمهم. وتفضل الميليشيات البدوية أن تطلق على نفسها لفظة الفرسان. ومعظم أفرادها ينتمون إلى جماعات البدو أو الرعاة الناطقين بالعربية في درافور، لكن الجماعات "العربية" لم تنضم جميعها إلى الجنجويد. ويقال إن أشخاصاً ينتمون إلى جماعات "عربية" في أجزاء أخرى من غرب أفريقيا مثل تشاد وموريتانيا وليبيا، قد انضموا أيضاً إلى الجنجويد، لكن أغلبية المقاتلين ما زالت تنتمي إلى المنطقة كما يبدو.

من هو جيش تحرير السودان؟
جيش تحرير السودان هو جماعة مسلحة شُكلت في فبراير/شباط OMMP (كان يسمى سابقاً جيش تحرير دارفور). ويبدو أن معظم أعضاء جيش تحرير السودان ينتمون إلى جماعات الفور والمساليت والزغاوى العرقية، رغم أن قادة جيش تحرير السودان يزعمون أنهم يحظون بدعم بعض أبناء الجماعات العربية أيضاً. ويزعم جيش تحرير السودان أنه حمل السلاح بسبب تخلف دارفور وتهميشها وما يراه تقاعساً من جانب الحكومة في حماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. وقائداه هما عبد الواحد محمد نور ومينى أركوي ميناوي.

من هي حركة العدالة والمساواة؟
شُكِّلت حركة العدالة والمساواة، وهي جماعة مسلحة أخرى تعارض الحكومة السودانية في دارفور، بعد فترة قصيرة من تشكيل جيش تحرير السودان. ويقال إن أهدافها مماثلة لأهداف الأخير، وتعمل الجماعتان معاً. لكن يقال إن حركة العدالة والمساواة مقرَّبة من المؤتمر الشعبي، وهو حزب إسلامي معارض للحكومة السودانية يترأسه الدكتور حسن الترابي، المنظِّر الأيدلوجي الأبرز للحكومة بدءاً من العام NVUV وإلى حين الإطاحة به من السلطة في العام NVVV. وقد اعتقلت السلطات السودانية ما يزيد على TM عضواً في المؤتمر الشعبي، بينهم العديد من قادته، وذلك منذ ديسمبر/كانون الأول OMMP. وتشعر كافة الجماعات في دارفور أن المنطقة مهمشة وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لها وتنميتها.

ما مدى المشاركة الحكومية؟
وفقاً لمئات الضحايا الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فإن الجنجويد المصحوبين بأفراد من الجيش السوداني هم الذين يشنون معظم الهجمات التي تقع ضد المدنيين. ويبدو أن ميليشيات الجنجويد البدوية قد أُدمجت تدريجياً في قوة شبه عسكرية حكومية تدعى قوات الدفاع الشعبي. وكان الجنجويد الذين شنوا الهجمات يرتدون زياً موحداً، ويقبضون راتباً من الحكومة، ويعملون في مرات عديدة انطلاقاً من معسكرات سابقة للجيش أو معسكرات تابعة لقوات الدفاع الشعبي. وفي أغلب الأحيان يبدو أنهم نسقوا هجماتهم مع القوات الجوية السودانية التي قصفت القرى بصورة مباشرة أو بلا تمييز، وقتلت المدنيين قبل وقوع هجوم من جانب الميليشيا أو بعده. وغالباً ما صرَّح أفراد الجنجويد خلال الهجمات أنهم يهاجمون تنفيذاً لأوامر الحكومة.

هل فقدت الحكومة السيطرة على الميليشيا؟
في الآونة الأخيرة، وصفت الحكومة الميليشيات بأنها "خارجة على القانون" وقالت إنهم قطاع طرق وليسوا جزءاً من القوات الحكومية. بيد أنه ما زالت هناك أدلة قوية توحي بأن الحكومة تسيطر على الميليشيات فعلاً. وتشكل العبارة التي تصفهم "بالخارجين على القانون" محاولة من جانب الحكومة لإنكار مسؤوليتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تسببت بها الميليشيات. وما زال الجنجويد يرابطون في أغلب الأحيان في معسكرات سابقة لقوات الدفاع الشعبي ويرتدون عادة زياً عسكرياً عندما يهاجمون القرى. ويواصلون مهاجمة القرى والناس مع إفلاتهم التام من العقاب، ولا تبذل الحكومة أية محاولة لوقفهم عند حدهم. ويدخلون عادة إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً ويقتلون الناس في المخيمات أو يغتصبونهم أو يضايقونهم. وقطعت الحكومة وعوداً، وفي يوليو/تموز OMMQ، زعمت أنها ألقت القبض على بعض أفراد الجنجويد. ولم تُترجم هذه الوعود إلى حقيقة واقعة، ولم تُبذل أية محاولة لنـزع أسلحة الجنجويد أو تقديم أي عضو فيهم إلى العدالة كما يبدو.

ما هي أوضاع اللاجئين؟
هناك ما لا يقل عن NTMIMMM لاجئ في تشاد ينتمون جميعهم تقريباً إلى ولاية غرب دارفور وقد جاءوا من مناطق الفور والمساليت والزغاوى القريبة من الحدود. وبدؤوا يتوافدون في إبريل/نيسان OMMP، لكن معظمهم جاءوا منذ يوليو/تموز OMMP. وفي البداية انتشروا على طول الحدود وعاشوا في شبه ملاجئ أو سكنوا أحياناً مع التشاديين الذين ينتمون إلى الجماعة العرقية ذاتها. وعلى مقربة من الحدود، كانوا عرضة للهجمات التي شنها الجنجويد عبر الحدود بصورة متكررة ضد اللاجئين وإغارتهم على قطعان الماشية العائدة للتشاديين. كذلك وقعت مصادمات بين الجنجويد والجيش التشادي. وطوال الأشهر الستة الماضية، عملت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على نقل اللاجئين إلى مخيمات بعيدة عن الحدود. وفي مطلع يوليو/تموز OMMQ، كانت قد نقلت أكثر من NMM ألف لاجئ، لكن أكثر من RM ألفاً ما زالوا عند الحدود في أماكن لا يمكن الوصول إليها عبر الطرق خلال موسم الأمطار الممتد بين شهري يونيو/حزيران وأغسطس/آب.
من هم الأشخاص المهجرون داخلياً؟
الأشخاص المهجرون داخلياً هم أولئك الذين اضطروا إلى الرحيل عن ديارهم والتجئوا إلى أماكن أخرى داخل دارفور. وهناك الآن حوالي NIO مليون شخص مهجر داخلياً، معظمهم في المخيمات أو المستوطنات التي انتشرت بين المراكز السكانية، وقد أقام بعضهم مع الأقرباء في البلدات، وما زال بعضهم مختبئاً في الجبال أو الأماكن النائية. وفي البداية كان العديد من الأشخاص المهجرين داخلياً مرعوبين ورفضوا قبول المساعدات الإنسانية لأنها يمكن أن تشجع الجنجويد على مهاجمتهم. وغالباً ما تكون مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً أكبر بكثير من بلدات – مثل مورني الواقعة في غرب دارفور والتي يبلغ عدد سكانها زهاء RMMM، ولديها مخيم يؤوي حوالي TRMMM شخص. وفي معظم المخيمات، يزيد معدل سوء التغذية الشديد الحاد على عتبة الطوارئ بكثير، وفقاً لما تقوله المنظمات الإنسانية. ويعيش العديد من المهجرين داخلياً في أوضاع مزرية من دون الحصول على مساعدات إنسانية. وقد دخل الجنجويد إلى المخيمات واغتصبوا النساء والفتيات من دون أن ينالوا عقابهم. لكن معظم الهجمات تشن على الأشخاص المهجرين داخلياً، ومعظمهم من النساء، الذين يضطرون إلى التنقل خارج المخيمات أو على الطرق بحثاً عن الحطب والطعام أو الماء. وأحياناً يطوق الجنجويد المخيمات أو تقيم الحكومة أو الميليشيات حواجز على الطرقات الواقعة خارج المخيمات، فتمنع الناس من مغادرتها.

لِمَ لا يستطيع المهجرون داخلياً العودة إلى ديارهم؟
لا يبدي المهجرون داخلياً رغبة في العودة إلى ديارهم لأن الجنجويد يسيطرون على الأرياف، ويخشى المهجرون من التعرض للهجمات والقتل. وهناك أدلة على أن الحكومة تحاول حمل المهجرين داخلياً على العودة بالقوة أو التهديد أو الرشاوى لكي تظهر أن الأزمة في طريقها إلى الحل. بيد أن العديد من المنازل والقرى قد أحرقت كما أن المحاصيل والمواشي نُهبت. فعلى سبيل المثال، تبين صور الأقمار الصناعية التي طلبت منظمة العفو الدولية التقاطها أنه في منطقة مورني، تم إحراق ما نسبته QQ% من القرى بين PM مارس/آذار OMMP وN مايو/أيار OMMQ. N وعلاوة على ذلك، فات الأوان أمام المزارعين لزراعة المحاصيل خلال موسم الأمطار هذا. وقد نُقل أشخاص آخرون مهجرون داخلياً إلى خارج المخيمات دون سابق إنذار تقريباً – مثلاً أُفرغ مخيم مشتل الذي يضم QMMM مهجر داخلياً والمقام بالقرب من نيالا من سكانه بين عشية وضحاها قبل الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في O يوليو/تموز ونُقل المهجرون داخلياً إلى مخيم كالما؛ وطُرد حوالي NRMM مهجر داخلياً في الوقت ذاته تقريباً من مخيم مؤقت أُقيم على أرض خاصة بالقرب من مطار نيالا، وبحسب ما ذكر تُرك بعض المهجرين على الطريق الممتد بين نيالا وكالما بعد طردهم. وشغل أبناء جماعات البدو الرحل بعض القرى.
ماذا عن الهجمات التي تُشن ضد النساء؟
اغتصبت ميليشيات الجنجويد آلاف النساء والفتيات المنتميات إلى الجماعات المستقرة. وأحياناً تعرضت النساء لاغتصاب منهجي : مثلاً خلال الهجمات التي شنت على القرى الكائنة حول طويلا وفيها بين OT وOV فبراير/شباط OMMQ، اغتصبت حوالي NMM امرأة، ست منهن أمام آبائهن الذين قُتلوا فيما بعد، وفقاً للأمم المتحدة. واغتُصبت معظم النساء خلال الهجمات التي وقعت على القرى، أو عندما كن خارج القرى هاربات من الميليشيات أو خارج مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً، يجمعن الحطب أو الماء، كذلك اختُطفت النساء من جانب أفراد ميليشيات الجنجويد واحتجزن كأمات جنسيات.

وقد فرت بعض الناجيات من الاغتصاب إلى تشاد، لكن معظمهن بقين في دارفور. إذ بعد اغتصابهن، يتعرضن أيضاً لخطر نبذهن من جانب مجتمعهن الذي يعتبر الاغتصاب من المحرمات. وتُرتب وصمة العار والنبذ اللذان يلحقان بالناجيات من الاغتصاب عواقب اجتماعية واقتصادية وطبية وعقلية وصحية وغيرها من العواقب طويلة الأجل.

والاغتصاب ليس مجرد نتيجة لسلوك جنود غير انضباطيي؛ ففي دارفور يُستخدم كسلاح في الحرب. وقد اغتصبت العديد من النساء علناً أمام SMS?اظري أزواجهن أو أقربائهن؛ واغتصبت أخريات بصورة متكررة أو جماعية. ويُستخدم العنف الجنسي في هذا الإطار لإذلال النساء ومجتمعاتهن ومعاقبتها وبث الرعب في صدورها وتهجيرها. كذلك يتم إذلال الرجال ومعاقبتهم، لأنهم يشعرون بالعجز عن "حماية" النساء. وتتسبب العواقب بعيدة المدى للعنف الجنسي بصدمة جماعية مروعة للمجتمعات ويمكن أن تحطمها.O

هل تستطيع المنظمات الإنسانية الآن الدخول إلى دارفور؟
حتى نهاية مايو/أيار، منعت الحكومة السودانية المنظمات الإنسانية من الدخول أو أخَّرت دخولها. ونتيجة للضغط الشديد الذي مارسته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تعطي الحكومة الآن تأشيرات دخول فوراً استجابة للطلبات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. ويقول العاملون في هذه المنظمات إنهم يستطيعون الآن الدخول إلى جميع أنحاء دارفور التي تسيطر عليها الحكومة، لكن الدخول إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان محدود (يقول جيش تحرير السودان إن جبل مرة، وهو الجبل الذي يهيمن على درافور والذي يقع تحت سيطرته، ليس فيه طرقات مما يجعل الوصول إليه صعباً). كما أن الحكومة غالباً ما أخَّرت تسليم السيارات وأجهزة اللاسلكي والعقاقير؛ ومنذ زيارة كوفي

عنان وافقت على السماح بدخول كل هؤلاء بحرية. بيد أن الصحفيين يقولون إن تنقلهم في أرجاء دارفور مقيد بشدة وتجري مراقبتهم بعناية عند تنقلهم وتحدثهم مع الناس.

هل ستحدث مجاعة؟
ما زالت هناك كميات غير كافية من الأغذية في دارفور لإطعام السكان حتى نهاية موسم الأمطار في أكتوبر/تشرين الأول. وقد قال البرنامج العالمي للغذاء إنه يقدم المعونة إلى TO مخيماً للمهجرين داخلياً من أصل NPT مخيماً مقاماً لهم في دارفور، ولم يتلق إلا QO% من الأموال اللازمة لبلوغ أهدافه، وخلال موسم الأمطار، يصبح الدخول صعباً، وغالباً مستحيلاً على المركبات ذات العجلات. وتقع معظم المخيمات التي يتعذر الوصول إليها في المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. ويجري الآن إسقاط المواد الغذائية من المروحيات أو الطائرات، لكن ما زال هناك احتمال بأن يموت الآلاف من الجوع أو من الأمراض الناجمة عن ضعف المقاومة الجسدية. وعلاوة على ذلك فإن المواد الغذائية التي توزع بهذه الطريقة لا تصل بالضرورة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً مثل المرضى أو المسنين أو العائلات التي تعيلها الإناث. وبما أنه لم تتم زراعة أية مزروعات خلال هذا الفصل الماطر، فحتى لو تمكنوا من العودة إلى قراهم وإعادة بناء حياتهم في الأشهر المقبلة، فيترتب على الأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين البالغ عددهم NIO مليون نسمة، أن يسدوا رمقهم من المساعدات الغذائية حتى نهاية فصل الأمطار المقبل في أكتوبر/تشرين الأول OMMR.

وماذا عن وقف إطلاق النار
في U إبريل/نيسان OMMQ، وقعت الحكومة السودانية والجماعتان السياسيتان المسلحتان وهما جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على اتفاقية لوقف إطلاق النار في تشاد (الثالثة من نوعها). واستمرت مدة QR يوماً ثم جرى تمديدها. والتزمت الأطراف بوقف العمليات العسكرية وضمان وصول المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الأشخاص المعتقلين بشأن النـزاع. ونصت المادة السادسة من الاتفاقية على أن : "تلتزم الحكومة السودانية بتحييد الميليشيات المسلحة."

وتكرر انتهاك وقف إطلاق النار. واستمر تعرض القرى للهجمات على أيدي الجنجويد أو للقصف من جانب القوات الجوية السودانية. واحتجز جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة رهائن، ووقعت اشتباكات متواصلة بينهما وبين الجيش. وظل العديد من الأشخاص الذين اعتُقلوا بشأن النـزاع في دارفور، ومن ضمنهم سجناء الرأي والسجناء السياسيون، قابعين في السجون. وتحسن وصول المنظمات والمساعدات الإنسانية، لكنها ظلت تواجه عراقيل.

وماذا عن مراقبي وقف إطلاق النار؟
شكلت اتفاقية وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية والموقعة في U إبريل/نيسان OMMQ بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة لجنة لوقف إطلاق النار. بيد أن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لم يرسلا مسؤولين إلى درافور في بعثة استطلاعية لتقييم الموقف إلا في U مايو/أيار. وفي V يونيو/حزيران، وصل مراقبو وقف إطلاق النار الأوائل إلى الفاشر؛ وأُعلن أن عددهم سيصل إلى حوالي NOM، معظمهم من العسكريين، لكن ثلثهم تقريباً من المدنيين، ومن ضمنهم ثمانية مراقبين من الاتحاد الأوروبي ومراقبين من الأمم المتحدة وممثلين عن الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. كما كانوا سيحصلون على قوة عسكرية لحمايتهم. وفي S يوليو/تموز أعلن مدير السلام والأمن في اللجنة الأفريقية أن PMM عسكري من دول الاتحاد الأفريقي سيتوجهون إلى دارفور لحماية الأشخاص المهجرين داخلياً ومراقبي وقف إطلاق النار.

فإذا كانت هناك مراقبة لوقف إطلاق النار، فالشعب السوداني أو المجتمع الدولي لا يريانها بأم أعينهم. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها أشخاص في دارفور يجد المراقبون أن مهمتهم تواجه عراقيل بسبب الصعوبات اللوجستية وعمليات التأخير من جانب الحكومة السودانية، وبحسب ما ورد أُخذوا مرة إلى المكان الخطأ. وقد أوصت منظمة العفو الدولية بنشر مراقبين لوقف إطلاق النار بأعداد وبإمكانيات كافية مدربين على حقوق الإنسان ويرفعون تقريراً علنياً حول جميع انتهاكات وقف إطلاق النار التي يرتكبها أي طرف، بما في ذلك الهجمات التي تشن على المدنيين والمهجرين داخلياً. كما أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنها سترسل ثمانية مراقبين لحقوق الإنسان إلى دارفور، لكن اعتباراً من NR يوليو/تموز OMMQ، لم يكن قد تم نشر هؤلاء.

وتظل حماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص المهجرون داخلياً في المخيمات القضية الأهم التي لم تحل بعد.

sl240
هل ارتُكبت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في دارفور؟
يُدرج النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قائمة بجرائم الحرب (عند ارتكابها في نزاع مسلح داخلي) ضمن ولايته القضائية. وتشمل جرائم الحرب هذه من جملة أمور : القتل بجميع أنواعه، والتشويه والمعاملة القاسية والاغتصاب والتعذيب واحتجاز الرهائن، والتي ترتكب ضد المدنيين وتوجيه الهجمات عمداً ضد السكان المدنيين بهذه الصفة أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون في العمليات الحربية. وقد أكد المجتمع الدولي، من خلال نظام روما الأساسي وغيره من الآليات، أنه يمكن تحميل الأفراد مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب. وترى منظمة العفو الدولية أن جرائم حرب قد ارتكبت في دارفور. وهي تشمل القتل والتعذيب والاغتصاب والهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأهداف المدنية.

وعند ممارسة القتل أو التصفية أو الاسترقاق أو الترحيل أو النقل القسري للسكان أو السجن والتعذيب أو الاغتصاب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية شريحة من السكان المدنيين، مع العلم بالهجوم، يشكل ذلك، كما تؤكد المادة T من نظام روما الأساسي جريمة ضد الإنسانية. ويختلف تعريف الإبادة الجماعية، كما هو وارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها للعام NVQU عن تعريف الجرائم ضد الإنسانية. إذ إن أفعال الإبادة الجماعية يجب أن "تركب بقصد التدمير، الكلي أو الجزئي، لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية"؛ بينما لا تقتضي الجرائم ضد الإنسانية وجود مثل هذه النية. بيد أنها يجب أن "تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، مع العلم بالهجوم". وترى منظمة العفو الدولية أنه تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور. وهي تشمل عمليات القتل والتهجير القسري والاغتصاب المرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين.

هل هناك سياسة 'للتطهير العرقي' في دارفور؟
ليس هناك تعريف قياسي أو صفة قانونية 'للتطهير العرقي' بموجب القانون الدولي.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية نمطاً واسع النطاق ومنهجياً للهجمات التي تشن على القرى في درافور، بما في ذلك إشعال النار في المنازل ونهبها وقتل المدنيين واغتصاب النساء والفتيات. ووفقاً لشهادات الناجين من الهجمات شكلت الشتائم العنصرية نمطاً ثابتاً في هذه الهجمات. ويبدو أن الهجمات تستهدف التهجير القسري للأشخاص من ديارهم وأراضيهم. وقد وقعت معظم الهجمات بين النصف الثاني للعام OMMP وإبريل/نيسان OMMQ؛ وقُتل عدد لا يحصى من المدنيين وهُجِّر ما يزيد على المليون شخص قسراً.

وربما أصدرت الحكومة السودانية الأوامر بشن الهجمات على القرى؛ وقد شارك أفراد من القوات المسلحة الحكومية في الهجمات وسُمح للجنجويد بالإفلات التام من العقاب. وقصفت الطائرات والمروحيات الحكومية المدنيين بصورة متعمدة وبلا تمييز، غالباً بالتنسيق مع هجمات الجنجويد. وترى منظمة العفو الدولية أنه كانت هناك بالفعل سياسة متعمدة رسمتها الحكومة السودانية والجنجويد للتهجير القسري، بوسائل عنيفة ومستوحاة من الإرهاب، للسكان المدنيين المنتمين إلى جماعة عرقية أخرى من مناطق جغرافية معينة.

هل هناك سياسة للإبادة الجماعية في دارفور؟
أفعال الإبادة الجماعية، بما في ذلك قتل أفراد جماعة ما؛ والتسبب بأذى جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛ وتعمد فرض أوضاع معيشية على المجموعة تهدف إلى تدميرها فعلياً؛ وفرض إجراءات تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة؛ والنقل القسري لأطفال مجموعة إلى مجموعة أخرى، حيث ترتكب هذه الأفعال بقصد التدمير، الكلي أو الجزئي، لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية.
ورغم أن بعض انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة يمكن تفسيرها على أنها أفعال ترمي إلى تدمير جماعات عرقية، إلا أن الأدلة تظل غير قاطعة. ويبدو أن التدمير واسع النطاق للمنازل والقرى مقروناً بالنهب والتهجير القسري، كان يستهدف تدمير مصادر الرزق. وفي مكانين على الأقل هما متجر (أبريل/نيسان OMMP) ودليج (T-R مارس/آذار OMMQ) جرت عمليات إعدام جماعية بإجراءات مقتضبة. وكان الاغتصاب واسع النطاق وفي مواقع قليلة منهجياً (انظر مثلاً خلال هجمات الجنجويد في منطقة طويلا بين OT وOV فبراير/شباط OMMQ) مع إمكانية وجود نية لتدمير البنى الاجتماعية لجماعات عرقية محددة ومجتمعاتها. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه كانت هناك نية أكيدة "للمعاقبة" الجماعية للسكان المدنيين، الذين يُتصوَّر أنهم مرتبطون بالجماعات السياسية المسلحة أو لديهم صلة بها. بيد أن المنظمة ليست في وضع يسمح لها بتأكيد أو إثبات أن العقاب كان يهدف إلى (يقصد به) تدمير جماعات عرقية محددة. وتدعم منظمة العفو الدولية الدعوة التي وجهها المفوض السامي لحقوق الإنسان لتشكيل لجنة تحقيق دولية، يجب أن تحدد قضية النية وتُصدر حكماً حول مسألة ما إذا كان الذي حدث يندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي.

وماذا عن الإفلات من العقاب؟
تقع أساساً مسؤولية إقامة العدل في السودان على عاتق الحكومة السودانية. بيد أن المجتمع الدولي ككل عليه واجب محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب بتقديم المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي إلى العدالة من خلال ممارسة الولاية القضائية العالمية (الشاملة). وتعني إقامة العدل : التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ وتقديم الجناة والقادة والمتواطئين إلى العدالة في محاكمات عادلة من دون إمكانية إصدار عقوبة الإعدام؛ وضمان دفع تعويضات إلى الضحايا.

هل كان جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة مسؤولين أيضاً عن ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي؟
إن الجماعتين السياسيتين المسلحتين، وهما جيش تحري
u1585? السودان وحركة العدالة والمساواة انتهكتا أيضاً القانون الإنساني الدولي، مثلاً بالاحتماء أحياناً بالسكان المدنيين وبقتل المدنيين العزل بصورة غير قانونية كما ورد. كذلك تواترت أنباء حول ممارسة التعذيب من جانب حركة العدالة والمساواة، وبخاصة ضد مجموعة من المعتقلين الذين قيل إنهم قُيِّدوا بالسلاسل وضُربوا في سبتمبر/أيلول OMMP؛ وزُعم أنه تم إدخال مزيج من الفلفل والحامض والبنزين عنوةً داخل فمي اثنين منهم. كذلك ورد أن الجماعتين المسلحتين اختطفتا أعضاء في الجماعات العربية ووردت أنباء حول حالات اغتصاب ارتكبتها الجماعتان المسلحتان ضد النساء في القرى العربية. كذلك احتجزت الجماعتان السياسيتان المسلحتان العاملين في المنظمات الإنسانية كرهائن لفترات وجيزة.

ما التوصيات التي قدمتها منظمة العفو الدولية بشأن دارفور؟
ينبغي على الحكومة السودانية أن :

- تنتزع فوراً سلاح الجنجويد وتحلهم وتتأكد من أنه لم يعد بإمكانهم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- تضمن سلامة الأشخاص المهجرين داخلياً بمنع الجنجويد من العمل داخل مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً أو في محيطها؛
- تقر بقسوة الأوضاع الإنسانية في دارفور وتتخذ كافة التدابير الضرورية للسماح بالدخول الكامل وبحرية تامة إلى دارفور لضمان توفير الإغاثة الإنسانية للأشخاص المهجرين داخلياً؛
- تضمن عدم إعادة الأشخاص المهجرين داخلياً إلى أي مكان تتعرض فيه أرواحهم وسلامتهم و/أو صحتهم للخطر؛
- تقبل بالنشر الكامل وغير المقيد لمراقبين دوليين لحقوق الإنسان يجب أن يجروا تحقيقات في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع أطراف النزاع في دارفور ويصدروا تقارير علنية.

وينبغي على المجتمع الدولي أن :

- يصر على أن تنزع الحكومة السودانية سلاح الجنجويد وتحلهم وتكفل إلقاء القبض على أي عضو في الجنجويد ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان ومحاكمته وفقاً للقانون الدولي؛
- يصر على أن تسمح الحكومة السودانية لجميع المنظمات الإنسانية بالدخول إلى جميع مناطق دارفور دون عراقيل لتقديم مساعدات إنسانية في المنطقة؛
- يقدم الدعم لنشر مراقبين لحقوق الإنسان بأعداد كافية وتزويدهم بالإمكانيات الكافية وحث الحكومة السودانية على القبول بهؤلاء المراقبين وضمان دخولهم إلى جميع مناطق دارفور دون أية عراقيل؛
- يحث الحكومة السودانية على السماح لمنظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بالدخول إلى جميع مناطق دارفور دون عراقيل لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فيها.

وينبغي على أعضاء مجلس الأمن الدولي اعتماد قرار حول السودان :

- يشجب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في دارفور؛ ويشكل دون تأخير لجنة تحقيق دولية مستقلة لتحديد نطاق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وسواها من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن مزاعم الإبادة الجماعية. وينبغي أن توصي لجنة التحقيق بطرق لتحديد المساءلة القانونية للأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. كما ينبغي على لجنة التحقيق اقتراح آليات للعودة المستدامة للمهجرين إلى قراهم في أوضاع توفر لهم السلامة والكرامة ونشر نتائج تحقيقاتها وتوصياتها على الملأ؛
- يكفل حماية المدنيين، بمن فيهم المهجرون داخلياً، في دارفور، ويدعم اتخاذ تدابير تكفل تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة؛
- يفرض وقفاً لعمليات نقل المعدات أو الأسلحة أو الأشخاص أو التدريب العسكري والأمني والشرطي إلى الحكومة السودانية وجميع أطراف النزاع والتي يحتمل أن تُستخدم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور. ويجب أن يشمل هذا التدبير وضع آلية مراقبة قوية للتحقيق في الانتهاكات المحتملة لوقف نقل الأسلحة وتقديم تقارير دورية حول النتائج التي تتوصل إليها؛
- ينشر مراقبين لحقوق الإنسان بأعداد كافية ويزودهم بإمكانيات كافية، مع منحهم صلاحيات واضحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور ومراقبة حماية المدنيين، ومن بينهم أولئك الموجودون في مواقع الأشخاص المهجرين داخلياً، ونشر النتائج والتوصيات التي يصدرونها على الملأ.

هوامش :

N. أنظر السودان : تحت رحمة القتلة – تدمير القرى في دارفور، منظمة العفو الدولية، يوليو/تموز OMMQ (رقم الوثيقة : AFR OMMQ/MTO/RQ).

O. انظر السودان، دارفور : الاغتصاب كسلاح في الحرب – العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليه، منظمة العفو الدولية، NV يوليو/تموز OMMQ (رقم الوثيقة : AFR 54/076/2004).

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : org.http://news.amnesty